الإسلام ونظام الحكم عندنا

للأستاذ منصور جاب الله

إن صح الحديث النبوى « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكا عضوضا » ولم يكن من وضع غلاة الشيعة ، فإن معناه أن الإسلام فى أصوله الأولى لا يعترف بالنظام الملكى الوراثى

ولم تكن الخلافة الراشدة فى أزهى عصورها نظاما جمهوريا ، ذلك لأن النظام الجمهورى من بدء نشأته محدود بميقات معلوم ، وما كانت الخلافة الإسلامية كذلك ، وإنما كانت نظاما قائما على البيعة الشاملة فى سائر الأمصار . وقيل إن الخليفة لم يكن يملك النزول عن البيعة ، حتى أن عثمان بن عفان أبى أن يدع أمر المسلمين يوم أحدق الثوار بداره ومنعوه الماء ، لأنه عد بيعة الأمة تكليفا من الله تعالى

فالخلافة إذن لم تكن ملكا وراثيا ولا كانت نظاما جمهوريا ، وإنما نذكرها اليوم لأننا نحب أن نستنير بهديها ونجرى على سننها ، ولا يقذفن فى الأذهان أننا نرمى إلى إعادة الخلافة بمعناها الشامل الواسع ، فما إلى ذلك من سبيل

وإنما نريد أن نتحدث فى صحيفة الأدب الرفيع ، وفى وجازة خاطفة عن نظام الحكم الصالح ، فنحن الآن فى غضون ثورة مباركة ونهضة تستهدف خير الشعب ومصلحة المجموع . والجمهور من المصريين على اطراح نظام الحكم الملكى بعد ما تبين فساده وسوء استغلال العاملين فيه لموارد الشعب واستزاف دمائه لقضاء النزوات والبوائق والبانات

هذا إذا غضضنا الطرف عن كراهية الشعب للأسرة المالكة القائمة ، إذ أصلها غير مصرى ، ومؤسسها الأول جاهل أمى ، والكثرة الكثيرة من أعضائها وأفرادها لا يشرفون الوطن الذى ينتسبون إليه ، بل إن مباذلهم ومتارفهم لهى معاول الهدم التى كادت تأتى على بنيان الكرامة الوطنية والعزة القومية فتجعله حصيدا كأن لم يغن بالأمس

فالشعب المصرى الذى فقد الثقة بالنظام الملكى على الإطلاق والذى فقد الاحترام للأسرة الحاكمة فى مصر ، لا يمكن أن يفرض عليه نظام ملكى وراثى إلا إذا سلك سبيل الإرغام . ونحن فى عصر ثورة بل فى زمن نهضة وليس للارغام علينا من سبيل

والكرام الكاتبون الذين يقترحون النظام الجمهورى على إطلاقه ، إنما يتجاهلون عوامل كثيرة ما كان يصح إغفالها بالنسبة لمحيطنا الاجتماعى والسياسى ؛ فمصر التى يعزها أبناؤها ويتمنون نجاحها وفلاحها ، حرام عليهم أن يعرضوها لمحنة انتخابات رياسة الجمهورية كل أربع سنين أو سبع على هذا النحو المتبع أو المبتدع فى البلدان ذات النظام الجمهورى العريق . ذلك لأننا ما برحنا نشفق من آثار الانتخابات النيابية التى كانت تنعقد بين الحين والحين ، والتى كانت تفعل الأفاعيل فى تمزيق الأواصر وقطع الروابط وتعطيل الأعمال وبذل الأموال

صحيح أن قوانين الانتخاب التى سوف يتمخض عنها عهد الثورة لا بد أن تجنبنا كثيرا من الخطأ الذى وقع فيما مضى ، فلا يكون ثمة غش ولا رشوة ولا تزييف ، بيد أن العوامل النفسية لا يتسنى القضاء عليها بسن التشريع أو فرض القانون ، فالنفس البشرية . لا تتغير ، والمنافسات هى المنافسات ، والمعارك هى المعارك . وكم من أسر كبيرة قطعت العداوة أرحامها وأضاعت الخصومة ثرواتها ، وهيهات أن يقضى القانون على ما ركب فى الطبائع الإنسانية من ألوان الانفعالات !

إذن ماذا يكون نظام الحكم عندنا بعد هذا الانقلاب المبارك ؟

إن الذى يتبادر إلى الأذهان أن النظام الجمهورى المألوف فى أوربا هو أقرب النظم إلى الوضع الذى اصطلحوا على تسميته بالنظام الديمقراطى الصحيح ، ولكن النظام الجمهورى بالنسبة لبلد مثل مصر بعد طفرة قد لا تكون محمودة العقبى ، ذلك لأن بلادنا حكمت منذ عهد محمد على حكماً دكتاتوريا طاغيا امتاز فى بعض الأحيان بمظهر دستورى خلاب ، وربما يكون من الأوفق أن نتخذ وضعاً بين الملكية والجمهورية ، ولنطلق على هذا الوضع نظام « رياسة الدولة » على أن يكون اختيار رئيس الدولة بالانتخاب المباشر ، أو بالبيعة على حد التعبير الإسلامى القديم ، وتكون رياسة الدولة مدة الحياة أو إلى أن يسئ « الرئيس » استخدام سلطته ، وعندئذ يعزله البرلمان أو يقيله الشعب ، وفى كل